

اجتماع خبراء المنصة الإقليمية لشمال أفريقيا

تقرير اجتماع الخبراء

الدار البيضاء أبريل/نيسان 2019

إن الآراء المُعبّر عنها في هذه المذكرة لا تعكس بالضرورة وجهات نظر هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أو معهد التنمية الخارجية.

اجتمع خبراء من الجزائر ومصر وليبيا والمغرب وتونس في الدار البيضاء في شهر أبريل/ نيسان 2019 لمناقشة مسائل النوع الاجتماعي ومنع التطرف العنيف ومكافحته.

وبناءً على اجتماع الخبراء الأول، والذي انعقد في شهر أكتوبر/ تشرين الأول 2018 في تونس، وعلى سلسلة اجتماعات عبر الإنترنت، يهدف هذا الاجتماع إلى ما يلي: (أ) مناقشة المصطلحات العامة حول منع التطرف العنيف ومكافحته والنوع الاجتماعي في سياق شمال أفريقيا؛ (ب) تبادل أفضل الممارسات في المنطقة من حيث النهج المراعية للنوع الاجتماعي؛ (ج) وتصديق اختصاصات المنصة وإقرار النتائج عالية المستوى المراد تحقيقها في الخطوات التالية.

يُلخّص هذا التقرير المخرجات والمناقشات الرئيسية التي دارت في الاجتماع، والذي دام ثلاثة أيام.

يبرز الاعتراف المتزايد بالنوع الاجتماعي في أطر العمل مثل قرار مجلس الأمن 2242 لعام 2015، والذي يهدف إلى تعزيز العمل المستجيب للنوع الاجتماعي من جانب الدول الأعضاء في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، وقرار الأمم المتحدة 2396 لعام 2017 بخصوص عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وهو قرار يعترف بشئى أدوار المرأة في التطرف العنيف. ويعتبر القرارين بمثابة أسس هامة ينبغي البناء عليها مع ضمان التطبيق الفعلي لهذه الأطر وتحويلها إلى برامج وسياسات.

I. منظور عالمي حول النوع الاجتماعي والتطرف العنيف

افتتح الاجتماع متحدّثان رئيسيّتان، وقدا عروض تقديمية حول العمل العالمي المتعلّق بالنوع الاجتماعي والتطرف العنيف، تأسيساً لمناقشات المجموعة في السياق الدولي.

خلال عرضها، تحدّثت ألكساندرا داير، وهي منسقة شؤون النوع الاجتماعي في المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة، عن مجالات التقدم وردود الفعل المعادية وما يحتاج إلى المزيد من العمل. وعرضت السيدة داير نتائج تقرير نشرته المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب في عام 2019 تحت عنوان 'أبعاد النوع الاجتماعي في الاستجابة للمقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين'¹. وأكدت أنّ اليوم يشكل 'مرحلة مهمة' لتعزيز مقاربة النوع الاجتماعي وتحسينها في السياسات والبرامج المتعلقة بمنع التطرف العنيف ومكافحته.

وقد تم أيضاً مناقشة تعقيدات وأبعاد النوع الاجتماعي في التطرف العنيف. فتلعب النساء أدواراً متنوعة سواء باعتبارهن ضحايا، أو مرتكبات، أو مؤيدات في مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف ومكافحته. وأحياناً قد تلعب المرأة الواحدة اثنتين أو أكثر من هذه الأدوار في ذات الوقت. ومن المرجح أن يتم تجنيد النساء عبر الإنترنت أكثر من خارجه، ويمكن أن يتم استغلالهن من طرف أولئك الذين يستغلون ديناميات النوع الاجتماعي. فقادت المجموعات الإرهابية كتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) النساء إلى أن يكنّ مشاركات فيما ارتكبهن من فظائع على سبيل المثال، بما في ذلك تلك المرتكبة ضد المجتمعات الإيزيدية (كاتخاذ بعض النساء للإيزيديات كإماء في بيوتهنّ وسوء معاملتهن)، والمشاركة في الشرطة الأخلاقية التي تتشكل كلاً عناصرها من الإناث (مثل عملهن في الشرطة الدينية لتنظيم داعش، التي تتشكل كلاً عناصرها من الإناث ويطلق عليها 'كتيبة الخنساء'). لكن من الواضح، أنّ هذه الحقائق لا تدرج ضمن تصنيفات دقيقة، فعلى سبيل المثال قد تتحول امرأة من ضحية لجماعة من جماعات التطرف العنيف إلى مؤيدة لها وعضوة فيها فيما بعد.

¹ هذا التقرير الذي اسمه بلغته الأصل الإنجليزية 'Gender dimensions of the response to returning foreign terrorist fighters: Research perspectives' (CTED Trends Report, February 2019 https://www.un.org/sc/ctc/wp-content/uploads/2019/03/03282019_Trends_Report_Arabic.pdf له نسخة باللغة العربية فانظرها في https://www.un.org/sc/ctc/wp-content/uploads/2019/02/Feb_2019_CTED_Trends_Report.pdf أما النسخة الأصل باللغة الإنجليزية فانظرها في

وقد رُجم أنه في الوقت الذي نجحت فيه الجماعات الارهابية في استقطاب وتجنيد النساء واستغلالهن واستغلال معايير وديناميات النوع الاجتماعي، فإن برامج منع التطرف العنيف ومكافحته لم تعالج هذه المسائل بما يكفي، بل هي كثيراً ما تتخذ من افتراضات النوع الاجتماعي أساساً لها. ونتيجة لذلك، غالباً ما يظل إشراك النساء في البرامج محدوداً، وبالتالي يؤثر ذلك على فعالية البرامج أيضاً. وقد حدّدت البحوث في بعض المناطق ما للفقر والتهميش الاجتماعي وقلة الفرص الاجتماعية والاقتصادية من أدوار تقود النساء إلى التطرف العنيف (ولقد أبرزت هذه العوامل، على سبيل المثال، على أنها تدفع النساء في جماعة بوكو حرام إلى العودة إلى الجماعة). وأشارت البحوث أيضاً إلى أنّ افتراضات النوع الاجتماعي يمكن أن تؤثر على معاملة النساء من قبل الجهات الفاعلة في منع التطرف العنيف، ومثلاً على ذلك، كثيراً ما تكون معاملة النساء في نظم العدالة الجنائية أقلّ جدّة من معاملة الرجال.

وفي بعض الحالات، يمكن أن يكون لبرامج منع التطرف العنيف آثار سلبية على النساء بشكل خاص، وهو ما ينبغي أن يكون محط اهتمام، أخذاً في الاعتبار مبادئ "عدم الإيذاء". فقد بيّنت ياسمين أحمد، مديرة مؤسسة رايتس ونش في المملكة المتحدة، أنّ هناك عدداً من المجالات تؤثر فيها سياسات وممارسات مكافحة التطرف العنيف والإرهاب على النساء، بما في ذلك (1) استهداف السياسات للنساء مباشرة في الظروف التي تفشل في تقدير ضعفهنّ وتجاربهنّ، (2) معاناة النساء من التداعيات الجانبية للسياسات التي تستهدف الذكور من أفراد الأسرة، (3) الآثار التي تُترك في النساء والأطفال التي تحمّلن على عاتقهن جراء تزايد إضفاء الطابع الأمني على الخدمات الاجتماعية، (4) آثار النوع الاجتماعي التي تتركها سياسات المراقبة، (5) تمثيل النساء أو غيابهن عن مراكز صنع القرار. وفي سياق المملكة المتحدة، شدّدت السيدة ياسمين أحمد على مخاطر إضفاء الطابع الأمني على الخدمات التي تعد أساسية عند النساء كالبرامج التي تعالج قضايا العنف الأسري أو تعليم اللغة الإنجليزية لغير الناطقين بها إلى غير ذلك من البرامج، وهو ما قد يحد من فرص تعبير الناس عن مخاوفهم ودعم المستضعفين. ينبغي أن يزيد الاعتراف بهذه الآثار القائمة على النوع الاجتماعي وتناولها بالبحث وتصميم البرامج بحيث يتم إشراك الجهات الفاعلة في المجتمع المدني ومنها النساء.

وقد أكّدت المتحدّثتان على أهمية إعطاء الأولوية لضمان إشراك النساء في تصميم برامج منع التطرف العنيف ومكافحته وفي تنفيذها وتقييمها، وإشراك المجتمع المدني بشكل مباشر أكثر، وإشراك الرجال والفتية في برامج النوع الاجتماعي ومنع التطرف العنيف ومكافحته، لضمان إتباع نهج أكثر مراعاةً للحقوق والنوع الاجتماعي في مختلف السياقات القطرية.

II. التعريفات

تأتي التعريفات المتعلقة بالنوع الاجتماعي والتطرف العنيف بمجموعة من التفسيرات والدلالات والمعاني في سياق شمال أفريقيا. ولقد ناقش الخبراء مصطلحات مثل النوع الاجتماعي، ومنع التطرف العنيف، ومكافحة التطرف العنيف، والتطرف العنيف/ الإرهاب، وذلك من منظور خاص بكل دولة، وتناقشوا في دلالات المصطلحات في الأطر القانونية، وأثاروا استعمال مصطلحات أخرى للإشارة إلى التطرف العنيف في المنطقة مثل 'مكافحة الإرهاب'، 'والتطرف'، 'والتسريح وإعادة الإدماج'. ولكن لم يكن هناك إجماع على التعريفات، بل أنّ المصطلحات تعتمد على السياق في استعمالها وإدراكها. وأوصى المشاركون بإجراء دراسة للنظر في العلاقات اللغوية بين القوانين الوطنية وبين الأطر القانونية الدولية. وفي حين أشار الخبراء إلى أنّ هذه المفاهيم هي عرضة للتغيير وأنّها قائمة على سياق تاريخي، إلا أنهم شاركوا أيضاً ملاحظات محددة السياق.

وقيل في النوع الاجتماعي تحديداً أنّه مصطلح يحتاج إلى المزيد من التوضيح في ترجمته واستعماله في المنطقة. فعلى سبيل المثال، يعد استعمال كلمة النوع الاجتماعي أو الجندر في اللغة العربية غير سائد في المنطقة في البحوث والأدب والأطر القانونية والرسمية وغالباً ما يكون غير مفهوم، فنستخدم كلمة "النساء" بدلاً من مفهوم النوع الاجتماعي لأنّ يمكن اعتباره بمثابة "خط أحمر". ولكن أقر الخبراء أهمية إدراك العلاقات القائمة على النوع الاجتماعي وأن لا يُصوّب الفكر إلى النساء فقط. فعلى سبيل المثال، عند فهم أسباب انضمام النساء إلى

مجموعات التطرف العنيف، لا بدّ من مراعاة التغيّر في أدوار النوع الاجتماعي. وينبغي هاهنا توجيه النظر إلى تقاطعية الأبعاد المتعلقة بالنوع الاجتماعي لجعل البرامج مراعية للنوع الاجتماعي بالطرائق المناسبة على كافة المستويات.

وجد المشاركون أن التمييز بين منع التطرف العنيف وبين مكافحته، كما هو منصوص عليه في مؤتمر جنيف لمنع التطرف العنيف (سنة 2016)² قد عفا عليه الزمن ويتطلب مزيداً من الدقة والتكامل/ الموازنة مع مصطلحات مثل إعادة التأهيل ونزع التطرف. ووجّه الخبراء في الاجتماع السابق في تونس النّظر إلى استعمال مفهوم الوقاية في إستراتيجيتهم الوطنية. ثمّ نبّهوا على أنّ كلمة 'التطرف' تُستعمل أحياناً في شمال أفريقيا، ولكنها تُجمع أحياناً، وليس دائماً، في عبارة 'التطرف العنيف'.³ على أنّ كلمة 'الإرهاب'، عموماً، هي الأكثر استعمالاً وشيوعاً في المؤسسات الحكومية والإستراتيجيات الوطنية والأطر القانونية في المنطقة. ورأى بعضهم أنّ مصطلح الإرهاب يمكن أن يكون مفيداً بمعانٍ ضمنية معيّنة (مثل الإدراك المبني على الدواعي الأمنية) ويمكن أن يبعث على استجابات سياسية محدّدة قد لا تكون مناسبة لجميع المواقف، إذ ينبغي استمرار التمعن في فهمٍ أوسع لمجموعة المصطلحات وفي كيفية إخضاع الإدراك الدقيق للنقاش.

III. عوامل دفع التطرف العنيف وجذبه وتحريكه: ما نتعلمه من دول شمال أفريقيا

أبرزت المناقشات، التي دارت حول عوامل الدفع والجدب التي تحرك التطرف العنيف، الحاجة إلى فهم أعمق لمحركات التطرف في سياق شمال أفريقيا لدى الرجال والنساء. وشدد الخبراء على أن هناك حاجة إلى إجراء مزيد من البحوث المراعية للنوع الاجتماعي حول عوامل الدفع والجدب لمعالجة العنف ومنعه.

الصور النمطية ونماذج المتطرفين العنيفين

ناقش الخبراء الافتراض السائد بكون النساء يسهل قيادتهن إلى التطرف، إلا أنّ ممارستهن للإرهاب تبقى أقل احتمالاً من الرجال. وينتج عن هذا الفهم -الذي يحتاج إلى مزيد من البحث- خطر إنشاء صور نمطية تجعل الجهات الفاعلة غير قادرة على معالجة أدوار النساء معالجة مناسبة والاعتراف بهنّ كمقاتلات نشطات ومرتكبات للعنف. وأبرز الخبراء أهمية الاعتراف بأدوار النساء المتنوعة في المنطقة في ارتكاب العنف، بوصفهن عناصر فاعلة في الجماعات الإرهابية، يؤدين مجموعة واسعة من الأدوار مثل تجنيد الأشخاص عبر الإنترنت (بما في ذلك الإرهابيون الأجانب في داعش)، وتوفير الملاذات الآمنة، والدعم اللوجستي، وجمع المعلومات، وزرع الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع.

لا يوجد نموذج واحد يفسر لماذا ينضم الأشخاص، بمن فيهم النساء، إلى الجماعات الإرهابية. فقد عرضت خبيرة مصرية بحثاً حول أبرز عوامل التطرف لدى الإرهابيين في مصر. ففي بحثها⁴ وجدت أنّ الحصول على التعليم المتوسط أو العالي، المقرون بعدم القدرة على إيجاد العمل أو إيجاد عمل ذا جودة منخفضة، فضلاً عن المعرفة المحدودة بالدين، بإمكانه أن الإسهام في بلورة موقف يكون فيه للشخص فرصة محدودة للمساهمة في الحياة العامة، ويكون أكثر عرضة لتطوير المظالم مما يجعل هذا الشخص عرضة للتطرف. وأظهر البحث، ضمن العينة التي شملها، أنّ التطرف غالباً ما يحدث عبر الإنترنت وغير ذلك من الأماكن ومنها المساجد. فقد وُجد التطرف غالباً في حلقة ضيقة من الأصدقاء والأقارب، ولا سيّما بالنسبة للجيل الثاني من المصريين المقيمين في بلاد الخليج. هذا ووجّهت الخبيرة النظر إلى أنّ النساء يصبحن صيداً ثميناً للجماعات الإرهابية حين يشعرن بالظلم، والتي تستغل شعورهنّ ذلك وتقوم بتجنيدهن (مثلاً على ذلك إذا فقدت ضحايا الإرهاب أحداً من أفراد أسرتهن).

² يرجى الاطلاع على الأسئلة الشائعة في مؤتمر جنيف لمنع التطرف العنيف المنعقد في 7 و8 من شهر أبريل/نيسان سنة 2016، والسؤال باللغة الإنجليزية: <https://www.un.org/counterterrorism/ctitf/en/faq-geneva>، فانظره في <https://www.un.org/counterterrorism/ctitf/en/faq-geneva> conference-preventing-violent-extremism

³ لتونس إستراتيجية وطنية موضوعة سنة 2015 في 'التطرف والإرهاب'.

⁴ اشتمل البحث على عينة من 30 متطرفاً ومتطرفة وفيهم شبّان وشابات. وأجريت المقابلات في سنة 2015 وسنة 2016.

وأبرزت الخبرة أيضًا أدوار النساء المختلفة في الإرهاب. وتضمن البحث فرضية أن من يعيشون في ظروف اجتماعية واقتصادية أفضل، مقرونة بفرص اقتصادية واجتماعية كافية، يصعب تجنيدهم أكثر من غيرهم في الجماعات المتطرفة/ الإرهابية. وزعم في البحث أيضًا أن المصريين المقيمين في الخارج معرضون للتأثر بالتطرف. وأشير في العروض التقديمية إلى أن شبكات التواصل الاجتماعي، والتي تستخدم على نطاق واسع في مصر (ف48 مليون مصري ومصرية يستعملون الإنترنت كل يوم و27 مليونًا منهم يستعملون موقع فيسبوك يوميًا) يساء استخدامها من طرف الجماعات الإرهابية والمتطرفة، التي تستغلها من أجل التجنيد ولا سيما النساء. وأشار الخبراء إلى أنه لا يتم تجنيد النساء للانضمام فقط لهذه الجماعات، ولكنهن ارتكبن أيضًا جرائم خطيرة مثل مقتل داعش. بل إن البحوث تُبين أن بعض النساء ممن تم تجنيدهن أصبحن قائدات في هذه الجماعات. ويوجد اليوم في سوريا والعراق نحو 750 مصري ومصرية على الأقل.⁵

كذلك شرحت خبرة من تونس، أدوار النساء المختلفة واستخدام الصور النمطية. وأشارت إلى أن الصور النمطية غالبية في فهم أسباب انضمام النساء. فكثيرًا ما يتم تصوير النساء على أنهن يتخذن قرارات انفعالية (رومانسية)، أمًا في الواقع فالنساء يواجهن تهميشًا اجتماعيًا اقتصاديًا، وهذا يمكن أن يكون عاملًا من العوامل الدافعة إلى انضمامهن للجماعات الإرهابية. وأضافت أن الرجال ليسوا أقل انفعاليًا من النساء، وهم أيضًا يتم التلاعب بهم للانضمام لتلك الجماعات. وأكدت أنه على الرغم من أن النساء يلعبن أدوار مختلفة في الجماعات الإرهابية، إلا أن ذلك ليس قرارهن، بل إنه قرار قادة الجماعات الذين يحملون في فكرهم أن النساء يطعن الرجال ويخضعن لهم. وأضافت الخبرة أن في الأدوار التي يُطلب من النساء القيام بها، اختلافات حسب جنسياتهن، إذ تقوم النساء الأوروبيات والأمريكيات والسعوديات بأدوار تختلف عن الأدوار التي تقوم بها نساء المنطقة. واعتبرت الخبرة أن تولي النساء التونسيات مناصب قيادية في داعش ناتج عن طموحهن ورغبتهن في التمكين والقيادة وعن قدرتهن على القيام بمثل هذه الأدوار. ففي تونس -مثلًا- كثير من النساء استخدمن كمجندات وجاسوسات ليجمعن للجماعات الإرهابية المعلومات الاستخباريّة، مع حالة واحدة من النساء الانتحاريات في تونس مؤخرًا. علاوة على ذلك، لم تكن النساء من المنطقة المغاربية يظهرن في غالب الأحيان في منشورات وكتابات داعش، أمًا النساء السعوديات فكثير منهن كُتب ما فيه دعم للإرهاب، وظهر ما كتبهن علنًا. وأضافت الخبرة أن نساء كثيرات عانين وعُذبن لمحاولتهن الفرار من الجماعات، وتابعت: "نحن بحاجة إلى الاستماع إلى هؤلاء النساء من باب الواجب والالتزام الأخلاقي"، وإته من المهم بالنسبة لنا كباحثين وباحثات وخبراء وخبيرات- أن نتعمق في الأمر من غير أن نصدر الأحكام، وذلك من أجل أن نخرج بتوصيات مراعية للنوع للاجتماعي.

وقد ناقش المشاركون أهمية المعايير القائمة على النوع الاجتماعي وما يتوقع من الرجال والنساء وكيف تدفع تلك المعايير إلى التطرف العنيف، وذلك بذكر الصور النمطية للذكورة (كعبارة 'من الغمرة إلى الشهرة') وكيف يكون الدور المثالي للنساء في المجتمع، إذ يمكن للأسرة والأماكن العامة أن يكونا محركان للتطرف، مما يتطلب انتباهًا كاملًا لوضع نهج مراعية للنوع الاجتماعي ضمن استراتيجيات منع التطرف العنيف. وأبرز عدد من الخبراء أهمية إجراء البحوث مع علماء نفس مدربين على هذه المسألة لتحديد العوامل النفسية بشكل أفضل، بما في ذلك البيانات المصنفة حسب الجنس والعمر.

العنف.. الدوافع والنهج

سلط المشاركون الضوء على أهمية السياق التاريخي والوطني في وضع البرامج التي تعالج دوافع العنف والتطرف في بلدان شمال أفريقيا الخمسة، واستعرضوا الموضوعات التي تمت مناقشتها في الاجتماع الأول للمنصة. وصنّف العنف الأسري والعنف النفسي -من حيث كونهما دافعا للتطرف- كأحد مجالات الاهتمام التي تحتاج إلى تركيز أكثر في مبادرات منع التطرف العنيف. وأبرز الخبراء الحاجة إلى النظر في البرامج التي

⁵ للاستزادة في أمر المقاتلين الإرهابيين الرّاجعين والتحديات الأمنية التي يثيرونها، انظر: Dr. Eman Ragab (2018) 'Returning Foreign Terrorists Mediterranean Yearbook and Dr. Violent Extremism, IEMed'. وانظر: What Type of Security Challenges Are They Posing Eman Ragab (2019) 'IS returnees' Al-Ahram Weekly, 17 April.

تتناول سلامة الأسرة ومنع العنف الأسري باعتبارها ذات صلة بمنع التطرف العنيف في المنطقة. وفي سلسلة مناقشات دارت حول البرامج والسياسات الوطنية (التي سيأتي ذكرها في القسم الآتي)، تم تقديم واستكشاف عدد من مبادرات التعليم الديني من أجل المزيد من الجهود بخصوص منع التطرف العنيف في المنطقة، وشدّد الأعضاء على الحاجة إلى المزيد من التعلم والتقييم لإدراك ما ينجح في منع التطرف العنيف.

IV. أفضل الممارسات في البرامج والسياسات الدائرة حول النوع الاجتماعي ومنع التطرف العنيف ومكافحته، والتعلم من تلك البرامج والسياسات، وقطاع أمنٍ مراعيٍ للنوع الاجتماعي من منظور شمال أفريقيا: الأدلة ومعرفة الفجوات

ناقش الخبراء مجموعة من البحوث والبرامج والمبادرات القطرية المحددة في جلسات دارت حول "ما يجدي نفعًا" في تعميم منظور النوع الاجتماعي في برامج منع التطرف العنيف ومكافحته، وحول النوع الاجتماعي في قطاع الأمن. وطرح في هذه الجلسات مجموعة من الأمثلة، نوقشت ضمن التواريخ والسياقات الوطنية ذات الصلة بالاجتماع. ونورد فيما يلي أبرز ما جاء في المناقشات.

• المغرب

ناقش الخبراء عددًا من البرامج الكبيرة في المغرب التي تهدف إلى منع الإرهاب والتطرف العنيف، ومن ضمنها برنامج المرشدات الدينيات الذي أطلقته الحكومة المغربية عام 2015 من خلال معهد محمد السادس لتكوين الأئمة المرشدين والمرشدات. ويقدم المعهد دورات تكوينية دينية للرجال والنساء تعزز من صورة "الإسلام الأصيل والمتسامح والمفتوح"⁶. ويخضع للتكوين سنويًا 150 (ذكرًا) من الأئمة و100 (أنثى) من المرشدات، مما يخوّل لهم فرصة العمل في مجالات الإمامة والخطابة، والوعظ والإرشاد بالنسبة للنساء. والتكوين متاح للمواطنين في المغرب، كما أرسلت بلدان أفريقية وأوروبية مرشحين للحصول على تكوين داخل المعهد. ووُصِف دور المرشدات أنّه يقوم على الإرشاد بتعاليم الشريعة الإسلامية والمساهمة في الحفاظ على الوحدة الدينية والتماسك الاجتماعي في المجتمع. ومن المواد الدراسية في البرنامج: تاريخ الأديان، واللغات، وفقه النساء، وغير ذلك من المواد. ومن الشروط التي يجب توفرها لدى المرشحات: حفظ نصف القرآن الكريم، على الأقل، عن ظهر قلب، وأن يكنّ من الحاصلات على شهادة البكالوريوس أو ما يعادلها⁷. وتعيّن الدولة المرشحين الناجحين والناجحات بموجب عقدٍ، وتراقبهم وهم يرشدون ويعطون، وذلك لتحقيق الغاية.

برنامج مصالحة الذي أطلق عام 2017، تم طرحه أيضًا كأحد البرامج التي لها صلة بمنع التطرف العنيف في المنطقة. ويهدف البرنامج إلى مصالحة المسجونين بتهم الإرهاب وإعادة إدماجهم وتأهيلهم. ويتولى تنفيذ هذا البرنامج المنوبية العامة لإدارة السجون بالتعاون مع الرابطة المحمدية للعلماء، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وخبراء مختصين في التطرف. ويرتكز البرنامج على ثلاثة محاور: وهي المصالحة مع الذات، والمصالحة مع النص الديني، والمصالحة مع المجتمع. وهذا البرنامج جزءٌ من برنامج أوسع للحكامة الأمنية بالمغرب. ويُسيّر البرنامج في أربع مناطق في المغرب، ويساهم في تعزيز التعليم ومساندة المستضعفين.

واشتملت نسخة البرنامج الأولى على: بُعدٍ متعلقٍ بالتأهيل الديني لفهم النص الديني واستيعابه استيعابًا صحيحًا وذلك تعزيزًا لقيم التسامح والاعتدال؛ وبُعدٍ حقوقي وقانوني فيه يؤهّل السجناء لفهم واستيعاب وقبول الإطار القانوني المنظم لعلاقة الأفراد بالمجتمع وبالدولة وبضوابط النص القانوني؛ وبُعدٍ متعلقٍ بإعادة التهذيب والتأهيل

⁶ أمير المؤمنين يبدش بالرباط معهد محمد السادس لتكوين الأئمة المرشدين والمرشدات، 'HM the King, Commander of the Faithful, Inaugurates Mohammed VI Institute for the Training of Imams, Morchidins and Morchidats in Rabat'. انظره في: <http://www.maroc.ma/en/royal-activities/hm-king-commander-faithful-inaugurates-mohammed-vi-institute-training-imams>.

⁷ معهد محمد السادس لتكوين الأئمة، انظره في <https://bit.ly/2WwlpWS>.

والمصاحبة النفسية؛ ويُعدّ متعلقًا بالتأهيل الاجتماعي والاقتصادي من خلال تأهيل السجين للعودة للمجتمع بمؤهلات ذاتية تمكنه من الاندماج الاقتصادي والاجتماعي.⁸

وعرض خبير من الخبراء، في نطاق الحكامة الأمنية، آخر جهود الحكومة لتعزيز الثقة بين المواطنين وبين قوات الأمن وذلك بتنظيم 'أيام الأبواب المفتوحة' كل سنة من شرق البلد إلى غربها، وفيها يجتمع الناس بالجهات الفاعلة في قطاع الأمن. ووضعت الحكومة المغربية برنامجًا لتأهيل الجهات الفاعلة في قطاع الأمن وتدريبها في مجال حقوق الإنسان.

هذا، وناقش الخبراء تأثير هذه البرامج وإمكاناتها، واعتبروا أنّ المزيد من الدراسة والتقييم هما ما يُحتاج إليه لفهم أفضل للكيفية التي يمكن بها لهذه البرامج وما يشبهها دعم منع التطرّف العنيف في المنطقة. ودُكر أنّه ينبغي إجراء المزيد من التحليل بخصوص برنامج المرشحات لإدراك تأثيره وإمكاناته، لاستعماله كأداة لتمكين المرأة ومنع التطرّف العنيف، ودُكر أيضًا التحديات والمخاطر التي قد تثيرها هذه البرامج في ترسيخ المعايير الأبوية. فقد ناقش الأعضاء التحديات التي تفرضها الأعراف الاجتماعية الأبوية في المنطقة، والتي يمكن أن تعرقل قدرة المرأة على اكتساب الاحترام، على قدم المساواة مع الرجل، في مجال الوعظ الديني. وأثار الخبراء أيضًا التحدي المتمثل في ضرورة وضع مزيد من التشريعات لحماية من يتواصل مع العائدين في شمال أفريقيا، وذلك لمنع قوات الأمن من استهدافهم ومعاملتهم معاملة المشتبه به.

• مصر

قدّمت خبيرة من مصر نتائج عمل ميداني يشرح الدوافع وراء انضمام الشباب الى الجماعات المتطرّفة/الإرهابية. فذكرت أنّ غياب الديمقراطية والبطالة وانخفاض مستوى المعرفة العامة، والأمية، ووجود طبقة واسعة مهمّشة داخل المجتمع، يضاف إليها معرفة محدودة بالدين، كلها عوامل اجتماعية تجد فيها الجماعات الإرهابية مدخلًا للاستقطاب في الحال المصرية. وناقش الخبراء هذه العوامل وكيفية ارتباطها بالتجارب والبحوث الأخرى في أنحاء المنطقة، وذلك للمساعدة على تزويد النُهج في مصر بالمعلومات لمعالجة العوامل الدافعة إلى التطرّف العنيف (للاستزادة انظر في هذا التقرير فقرة: عوامل دفع التطرّف العنيف وجذبه وتحريكه).

وفي مصر، وفق ما ذكره الخبراء، هناك عدد كبير من الأطر الوطنية والسياسات والبرامج التي تهدف الى مساندة النساء والتصدي للعنف ضدهن، بما في ذلك تلك التي تهدف إلى تعزيز التمكين الاقتصادي للنساء، وحمايتهن اجتماعيًا. ومن البرامج المخصّصة التي تدعم حماية النساء اجتماعيًا في مصر هناك برنامج تحويل نقدي اسمه "تكافل وكرامة"، وهو يساند الأسر ضعيفة الدخل، ومنهم الأسر التي فيها أفراد صغار أو مسنون أو من ذوي الاحتياجات الخاصة. ويُقصد من وراء هذه الجهود مساندة النساء والبنات وتمكينهنّ في مصر ومعالجة بعض المعوّقات التي تعترض سبيل النساء في المجتمع. وعلى صعيد السياسات، فقد اعتمد المجلس القومي للمرأة في مصر عام 2015 إستراتيجية لوقف العنف ضد النساء، ويتعاون المجلس ضمن هذه الاستراتيجية مع شركاء متعددين لتنفيذ البرامج. كما نوقش عدد من البرامج الحكومية التي تدعم النساء، ومثال ذلك قسم مختصّ في حوادث العنف على النساء وتديره شرطيات وضابطات شرطة وهو تابع لوزارة الداخلية المصرية. ونوقش أيضًا دور مكتبة الإسكندرية في مصر، باعتبارها مقرّ تعرّز فيه قيم التسامح والتفاهم والحوار، في مصر، من خلال ما تقوم به من أنشطة ثقافية وفنية وفكرية.

⁸ برنامج مصالحة، انظره في: <http://www.dgapr.gov.ma/Baramej/Pages/%D8%A8%D8%B1%D9%86%D8%A7%D9%85%D8%AC-%D9%85%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A9.aspx>

• تونس

سجل انخفاض في حوادث الإرهاب في المنطقة بسبب ازدياد المراقبة والوجود العسكري. وسلط الخبراء الضوء على أنّ الخلايا النائمة لا تزال موجودة في تونس، لا سيّما في الجبال، وقد يكون للنساء أدوار في هذه الخلايا. وأثير في الاجتماع موضوع يتعلق ببرامج تونس لتأهيل الواعظات، وأشار إلى أنها تُهجّج تحتاج إلى المزيد من التحليل. ومع أنّ هذه البرامج أهلت 280 واعظة، إلا أن تدريبهنّ وتأهيلهنّ لم يكن كافياً دوماً، وهناك مخاوف من أن النساء لا يتقاسمن نفس المرتبة التي يحظى به الوعاظ الذكور وأن تأثيرهن محدود على أيديولوجيات الرجال. ومن المبادرات المقترحة مبادرة تعيين "أمين مظالم" يتولى مهمة ضبط محتوى الوعظ في المساجد، وهو دور يمكن أن تقوم به النساء كما الرجال. وشُدّد على أنّه ينبغي تأهيل الشبّان والشبّات ليصيروا واعظين وواعظات فيصلوا بوعظهم إلى الشباب في المجتمع. ولقد أثار أحد الخبراء مسألة مقلقة وهي أنّ غالباً ما يكون الأئمة غير السلفيين أساس علمهم في أصول الدين ضعيف، ولا يستطيعون الإجابة عن الأسئلة التي تطرحها المجموعات الإسلامية المختلفة في تونس.

وقد أعرب بعض المشاركين عن قلقهم من عدم إشراك النساء في وضع الإستراتيجية الوطنية لمكافحة التطرّف والإرهاب لعام 2015 التي جاءت بعد حالات مهولة من التطرّف العنيف. وأكد الخبراء على أهمية إسقاط وتشويه سمعة "وهم التمكين" الذي تستعمله الجماعات الإرهابية لجذب النساء وأهمية مكافحته. وسلط الخبراء الضوء أيضاً على أهمية مشاركة قطاع الأمن مع النساء والشبّات في تحديد الاستجابات، وأبرزوا مسألة صعوبة الوصول إلى العائدين من بؤر التوتر ليكونوا موضوعاً للبحث، وهذا قد يُقيد فرص الخروج بمقاربة شاملة لمنع التطرّف العنيف ومكافحته.

وقد عُرضت نتائج من بحث أجري حول إعادة إدماج المقاتلين والمتطرفين السابقين، ومنهم النساء، في سجون تونس لإظهار بعض أحدث المعلومات بخصوص النساء العائدات إلى البلاد. ومن الحالات الأخيرة التي شاركت فيها النساء في التطرّف العنيف حالة فاطمة الزواغي وحالة منى قبلة، فهاتان حالتان سلّطتا الضوء على أهمية فهم الأسباب التي تدفع النساء إلى الانجذاب إلى الجماعات العنيفة المتطرفة في تونس.

ووجد بالبحث أنّ نحو 3 بالمئة من السجينات اللاتي أُجريت الدراسة عليهنّ مسجونات بسبب جرائم إرهابية اقترنهنّ، أمّا أكثرهنّ -وهنّ 98 بالمئة- فكنّ من العائدات (وكثير منهنّ قاتلن في سوريا والعراق وليبيا). في حين تشترك النساء اللاتي خضعن للبحث في خصائص مشتركة، إلا أنّهن يختلفن في مناح كثيرة. فإن 50 بالمئة من هؤلاء الإرهابيات المسجونات مطلّقات، و30 بالمئة أمّهات، و70 بالمئة عاطلات عن العمل أو يعملن بالمياومة، و40 بالمئة أزواجهنّ إرهابيون. ومن العائدات 40 بالمئة يعانون من صدمات نفسية. وإن كان كثير منهنّ عاطلات عن العمل وتاركات مدارسهنّ، فنسبة 80 بالمئة من العائدات يعرفون القراءة والكتابة، ويشعّر أكثرهنّ أنّهنّ مهمّشات. وكل اللاتي أُجريت معهنّ لقاء من أجل البحث، ومنهنّ المقاتلات العائدات، وافقن على أنّ 'الإسلام دين التسامح' وهذا يشير إلى أنّه لا بدّ من القيام بعمل جادٍ لاستكشاف الفكر الإسلامي من حيث هو مصدر للسلام والتسامح.

ساعد النقاش الذي دار حول السجون في تونس على الإجماع على ضرورة إجراء بحث جديد وجمع البيانات والنهج العلمية، والبناء على البحوث الحاليّة في هذا المجال من أجل تحسين سياسات إعادة الإدماج، والسجون التي يراعى فيها النوع الاجتماعي، وعلى أنّ كل هذه المسائل يجب أن تكون من أولويّات المهتمين بالنوع الاجتماعي ومنع التطرّف العنيف. ولقد تأكّد في الاجتماع أيضاً الحاجة إلى مزيد من الباحثات وطالبات العلم، ومنهنّ اللواتي علمهنّ بالدين أساسه صلبٌ حتّى يصلنّ إلى النساء ويلقن الخطب الدينية ويفسرنها تفسيراً شاملاً مُراعياً وجهات نظر النساء.

• ليبيا

بتمويل من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، تُجرى اليومَ خبيرة ليبية وفريقها، بحثًا ميدانيًا حول التطرف العنيف في ليبيا. ويتضمن البحث لقاءات مع مجموعات كبيرة ومتنوعة من الناس في ليبيا، ويستفسر عن كيفية تجنيد الرجال والنساء من قبل الجماعات المتطرفة، ولماذا تستهدف الجماعات المتطرفة النساء بطرق معينة؟ وما هي الأدوات التي يمكن للدولة الليبية استعمالها في مكافحة التطرف العنيف؟ وقد تم تسليط الضوء على التحديات الكثيرة التي واجهت إجراء البحث، بما في ذلك المخاطر الأمنية التي تعرض لها الباحثين والمشاركين ومصاعب الوصول إلى المواقع المختارة. ثم ناقش الخبراء النتائج الأولية المبكرة.

في "سبها"، حيث توجد جماعة كبيرة من السلفيين والمهاجرين غير الشرعيين، إلى جانب المتطرفين المعروفين من أيديولوجيات مختلفة، وجد الباحثون أنه لا توجد مواجهة بين هذه الجماعة وبين المتطرفين. وفي "جرمة"، المعروفة بكونها مركزًا للمهاجرين غير الشرعيين والجماعات المسلحة والمليشيات من مختلف الانتماءات الدينية، أعرب الخبراء عن قلقهم من عدم وجود تعاون بين الدولة والقبائل للسيطرة على الجماعات المتطرفة، ورأوا أن الناس في جرمة أكثر تأييدًا للجماعات العنيفة المتطرفة من الأماكن الثلاثة الأخرى.

وقد أظهر البحث أن بعض النساء المشاركات في الجماعات المتطرفة في ليبيا، يرجح أنهن لسن لبيبات. وهؤلاء النساء يعاملن معاملة غير متكافئة مع غيرهن من اللبيبات. ففي بعض الحالات، فُضضَ عليهنَّ وحُكمن، بينما تحظى اللبيبات المتهلمات بالإرهاب بمساندة ودعم أسرهنَّ وقبائلهنَّ حتى يتملصن من العواقب. وأكد الخبراء الضرورة الملحة إلى إعادة تأهيل المتطرفات العنيفة اللاتي غادرن العراق وسوريا وعدن إلى ليبيا أو قدمن إليها، فلا خيار لكثير منهنَّ في الغالب إلا اتباع الجماعات المتطرفة العنيفة. ومن الأجنيبات، ضمنهن مغربيات ومصريات وإنجليزيات، الفارّات من سوريا والعراق والقادمت إلى ليبيا منهنَّ من هنَّ متزوجاتٍ من مقاتلين إرهابيين لبيين. وقد أشار الخبراء إلى الحاجة إلى إعادة التأهيل وإعادة الإدماج في البيئة الأمنية في ليبيا، كالمناطق التي لا يمكن إصدار الآراء في البرامج الموجودة فيها، حيث يمكن لمنظمات المجتمع المدني التي تعمل فيها على إثبات نظم العدالة، أن تعمل عن قرب وبشكل مباشر في برامج إعادة التأهيل وإعادة الإدماج التي تساند النساء، ليس في مرحلة المحاكمة فحسب، بل بعد إعادة إدماجهنَّ في المجتمع أيضًا.

• الجزائر

انصبَّ نقاش الخبراء على تاريخ الجزائر والسياق الاجتماعي باعتبارهما عنصرين حاسمين في فهم النوع الاجتماعي ومنع التطرف العنيف في البلاد. إذ كان -وما زال- لمعاناة الحرب الأهلية (من 1991 إلى 2002) آثار اجتماعية وسياسية شديدة الوقع ودائمة، ولهذه الآثار صلة بمعالجة التطرف العنيف. فالمتطرفون الذين اعتقلوا في الحرب الأهلية سُجنوا، ولم يكن لضحاياهم وأسره ما يفي بالحاجة من دعم نفسي وغيره. وبعد عدد من السنوات أعيد المتطرفون شيئًا فشيئًا فشيئًا إلى المجتمعات التي سُنوا فيها هجماتهم، والتي هددت بإعادة إيذاء من أوذوا من قبل، ولم يعالج، هذا النهج، بشكل كافٍ الحاجة إلى المصالحة ودعم الضحايا.

في أعقاب الحرب الأهلية الجزائرية، اشتغلت الحكومة على السيطرة على بعض الجماعات الإسلامية، فأدى ذلك إلى علو شأن السلفية الداعية إلى إحلال السلام والتي ليس لها شأن ولا علاقة بالأمر السياسي. وتحتاج الأبعاد القائمة على النوع الاجتماعي لهذا الأمر مزيدًا من الفهم، بما في ذلك مفاهيم الذكورة. فقد كان يُنظر إلى الجماعات المسلحة أنها فرصة للإيحاء، بينما يصور الرجال المشاركون فيها على أنهم أبطال وشهداء. وفيما يتعلق بعلو شأن السلفية فالتغير الذي حدث أن النساء اللاتي كن يرتدين النقاب الكامل اكتسبن احترامًا خاصًا، من حيث أنهنَّ متدينات في المجتمع، ولوحظ أن تأثير الدين والتغيرات في المعايير الاجتماعية والقائمة على النوع الاجتماعي أثار

بشدة في الجهات التي يُنظر منها إلى النساء بنظراتٍ مختلفة مع مرور الوقت في المجتمع الجزائري، ويشير ذلك إلى أن العاملين على تمكين النساء وتحقيق المساواة بين الجنسين يحتاجون إلى فهم السياق التاريخي والاجتماعي في الجزائر. ثم نوقش دور الحجاب وكيفية معاملة المُحجَّبات في جميع أنحاء المنطقة، ومن ذلك مثلاً حين يرغبن في أن يكنَّ جزءاً من الخدمات الأمنية أو الحكومية أو من أماكن عامة معيَّنة. ففي الجزائر تُبذل جهود لإضفاء الطابع المهني على مناصب النساء الدينية. ففي الجزائر، كالمغرب، مرشحات. وكُرِّر هنا تسليط الضوء على أن دور المرشحات ضروري في تعزيز اضطلاع النساء بأدوار قيادية، وقد تم التأكيد على أن إحداث أدوار للواعظات في الجزائر يحتاج إلى ضمان عدم استنساخ المعايير الأبوية مرة أخرى.

على ضوء تاريخ الجزائر وعصرنة الدولة عقب الحكم الاستعماري، شهدت الجزائر أزمت اجتماعية بما في ذلك تهيمش الشباب الذي يسعى إلى شيء من السلطة. وعبر الخبراء عن قلقهم من أن يكون هذا عاملاً يدفع الشباب الجزائري إلى العنف. فلصورة 'البطل' أهمية في المجتمع الجزائري، ويمكن أن تكون الجهود المبذولة في رسم الصور النمطية للذكور عامل دفع إلى التطرف.

V. الاستنتاجات

حدد الاجتماع مجموعة من مجالات التقارب بين الخبراء، والنهج المتفق عليها والتي بدورها مفيدة للتبادل الإقليمي.

ومن أبرز ما في الاجتماع ما يلي:

- تتطلب قضايا العائدين وإعادة تأهيل المتطرفين العنيفين وإعادة إدماجهم وأبعادهم المتعلقة بالنوع الاجتماعي والنفسية اهتماماً عاجلاً على مستوى السياسات والبرامج في شمال أفريقيا. واستنتج أن مسألتَي إعادة التأهيل وإعادة الإدماج في المنطقة تحتاجان إلى المزيد من التحليل والاهتمام.
- ينبغي في البرامج أن تعالج المُضِرُّ من أمور الذكورة والأنوثة والصور النمطية عند الرجال والنساء جميعاً لمنع التطرف العنيف، بما في ذلك العمل على إعادة الإدماج وإعادة التأهيل.
- ينبغي التعمق أكثر في دور الأسر ومراعاتها، ومن ذلك دور الأمهات، لإدراك أبعاد النوع الاجتماعي.
- من دوافع التطرف العزلة والتهيمش وهما أمران يحتاجان إلى استجابات من الأسرة والمجتمع.
- يمكن أن يساعد النوع الاجتماعي، من حيث كونه مقاربة متعددة الجوانب تراعي دوافع التطرف العنيف المختلفة وعوامله المتنوعة، في توسيع إدراكنا للتطرف في شمال أفريقيا.
- هناك حاجة ملحة إلى المزيد من الأدلة وطرائق تعتمد على البيانات لمعالجة مسألة النوع الاجتماعي والتطرف العنيف، ومن ذلك تحسين برامج إعادة التأهيل في السجون وإستراتيجيات الإدماج المجتمعي. وللوصول إلى الغاية يحتاج الأمر إلى مزيد من البحوث ولا سيما أخصائيات علم النفس المتمرسات ليقمن بالبحوث.
- يمكن أن يكون للتعليم، ومنه التعليم الديني، دورٌ رئيسيٌّ في مكافحة الجهل بالدين الذي يمكن أن يقود صاحبه إلى التطرف العنيف. وينبغي التعمق في البرامج المختلفة في البلاد وتقييمها أكثر من المنظور النوع الاجتماعي لتحسين أمر اضطلاع النساء بأدوار قيادية (ومن الأمور التي ينبغي الاستمرار في اكتشافها في المنطقة دور تعليم عالمات الدين).
- لا بد من إشراك الضحايا والمهمَّشات والشابات إشراكاً أتمَّ في وضع برامج لمنع التطرف العنيف ومكافحته وتنفيذها وإشراكهنَّ في أنشطتها.

بالنظر إلى مجموعة المجالات ذات الأولوية التي حددها الخبراء وعيَّنها للمناقشة والتعاون في شأنها في المستقبل، ينبغي عقد المزيد من الاجتماعات والمشاركات الإقليمية بين خبراء شمال أفريقيا، لاستكشاف هذه

المجالات ذات الأولوية. هذا، ويمكن بمزيد من المشاركة في موضوعي النوع الاجتماعي ومنع التطرف العنيف في المنطقة أن تُدعم ورشات لتصير أكثر تحديدًا واستهدافًا للأولويات، مثل إعادة إدماج العائدين وإعادة تأهيلهم، والنوع الاجتماعي والتأهيل الديني والتربية الدينية، ومراعاة الفوارق القائمة على النوع الاجتماعي في البرامج الوطنية والمجتمعية.

هناك اهتمام خاص بين الخبراء باجتماع المنصة التالي، والذي سوف يدور حول موضوع العائدين، وهذا من شأنه أن يساعد على توسيع نطاق الاهتمام الذي أُثيرَ في اجتماع الدار البيضاء الأخير. ويمكن أن تساعد هذه المناقشة، وغيرها من المناقشات العميقة في مجالات الأولوية، في تشكيل أنشطة المنصة وتحقيق نتائجها، وجعلها أكثر عمقًا في المستقبل.

الملحق الأول

نظريات التغيير

تباحث المشاركون في الاجتماع نظريات التغيير من حيث كونها أداة لوضع برامجٍ مراعيةٍ للنوع الاجتماعي في استراتيجيات منع التطرّف العنيف. وتتضمن نظريات التغيير [تفسير] مجموعةٍ من الافتراضات التي لها صلة بالتغيير المُعَيَّن⁹، ولما كانت المستندات التي تشرح العلاقات السببية والافتراضات بين الأنشطة الموضوعية للوصول إلى نتيجة أو غاية، فإنّ نظريات التغيير تساعد واضعي البرامج على التعامل مع الحقائق المعقّدة وتطوير نُهج لإنفاذ الجهود في منع التطرّف العنيف في الأحوال المختلفة.

تباحث المشاركون في الاجتماع في مجموعتين أداة نظرية التغيير لفكّ الخطوات والأنشطة والافتراضات التي لها صلة بموضوع الاجتماع، وذلك لبلوغ الغاية في السياق الإقليمي، فخرجوا ببيانين اختارتهما المجموعتان:

- الغاية الأولى: إعادة تأهيل العائدات بطرائق تعالج حقوقهنّ الإنسانية وتقلل من احتمال انضمامهنّ مرةً أخرى إلى جماعة متطرّفة
- الغاية الثانية: تمويلٌ دولي يدعم إنماء برامج النوع الاجتماعي ومنع التطرّف العنيف

أمّا المجموعة الأولى، فنناقشت الغاية الأولى وهي إعادة تأهيل العائدات، وذلك برسم خرائط وتحديد عدد من الأولويات والجهات الفاعلة والأنشطة لبلوغ هذه الغاية وما له صلة بها. ومن الأولويات المحددة بذل جهود لتماشي البرامج والسياسات في أُطر قانونية وطنية في كل بلد من البلاد الأفريقية. وقد سلّط المشاركون الضوء على أهمية بناء جسور التواصل أمام العائدين ووضع برامج لإعادة التأهيل مخصّصة تنصبُّ على الأبعاد الدينية والنفسية التي تقف في طريق العائدين. وحَدَّد أيضًا دور وسائل الإعلام والنُهج، مثل العلاج بالفنّ والعلاج الأسري، من حيث كونها أدوات ذات شأنٍ، وحَدَّد في أمر البنات والأمّهات أنّ لهنّ تجارب وضرورات لا بدّ من معالجتها. وينبغي جعل أدوات التقييم والرصد، لمتابعة العائدين، من الأولويات للخروج بمقاربةٍ لمنع التطرّف العنيف أطول أمدًا وأشمل.

⁹ 'Theories of Change' (2015) Craig Valters :Time for a radical approach to learning in development . انظره في <https://www.odi.org/sites/odi.org.uk/files/odi-assets/publications-opinion-files/9835.pdf>، ص 5.

الشكل 1 مُستخلص من مناقشات المجموعة وفيه نموذج نظرية التغيير لبرنامج العائدون متعدد القطاعات. ويوضّح الشكل النقاط التي أُثيرت في الاجتماع ويصلها بنقاط البداية على حسب المنطق في نموذج نظرية التغيير ولغتها، ويقف في المستوى العالي من الفهم ليُصوّر المبادرات المختلفة التي قد يبدأ المرء ببناء التحليل عليها. ويمكن أن توضع نظرية تغيير أكثر تفصيلاً في كل مستوى، فتُحدّد الافتراضات والمخاطر التي لها صلة بالموضوع.

شكل 1: عينة ممّا بعد نظرية التغيير في شأن الراجعين



شكل 2: جدول المناقشات - الخبرة في بنية التمويل الدولي

وأما المجموعة الثانية، فناقشت حال التمويل الدولي، وأبرزت أهمية العمل الجاد مع القنوات والسياسات حتى تُعزَّز الشراكات الدولية. وقد أُثيرَ الحال في مصرَ مثلاً، حيث يمكن الاستفادة من برامج النساء الحالية للتآلف بين اهتمامها وبين اهتمام مصادر التمويل الدولي في مساندة النساء. وشملت المناقشات المغرب فنوقش موضوع المجتمع المدني والجهات الفاعلة غير الحكومية.

